



إيداع 19 شخصا الحبس وفتح تحقيق ضد 45 شخصا
أسماء ثقيلة تتهاوى بسبب ملف طحكوت □

– وزير أول سابق ووزير حالي في القائمة..

س. إبراهيم

قرر قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة وضع 19 شخصا رهن الحبس المؤقت في قضية رجل الأعمال محيي الدين طحكوت المتورط فيها 45 شخصا حسب بيان لوكيل الجمهورية لذات المحكمة نشر أمس الثلاثاء ومن الواضح أن ملف طحكوت قد وضع عشرات الأشخاص في ورطة حقيقية وقد بدأت أسماء ثقيلة تتهاوى بسبب هذا الملف الحساس. □
وقرر قاضي التحقيق المخاطر بملف القضية لدى هذه المحكمة وبعد سماع لأقوال المتهمين عند الحضور الأول وضع 19 متهما رهن الحبس المؤقت و7 متهمين تحت نظام الرقابة القضائية وترك 19 متهما في الإفراج يضيف البيان موضحا أنه تم أيضا توجيه الاتهام لـ 6 أشخاص معنويين تتمثل في شركات ذات صلة بنشاط المشتبه فيه الرئيسي.
وأشار نفس المصدر أن الأشخاص الذين تمت متابعتهم جزائيا هم : طحكوت محيي الدين وابنه وأخوين له إلى جانب 38 موظفا لدى مختلف الإدارات العمومية والمصالح الوزارية وكذا 3 عمال تابعين لمؤسسات طحكوت. □
ولفت البيان أيضا إلى أن الـ 9 أشخاص الباقية ونظرا لوظائفهم بتاريخ الدقائق تم إرسال الشق من الملف الخاص بهم إلى النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر لاتخاذ ما يراه مناسبا في شأنهم ويتعلق الأمر بوزير أول سابق ووزيرين سابقين ووزير حالي و5 ولادة سابقين والييين.

وتتمثل التهم الموجهة للمتهمين في تبييض الأموال وتحويل الممتلكات الناتجة عن عائدات إجرامية لجرائم الفساد بغرض إخفاء وتمويه مصدرها غير المشروع في إطار جماعة إجرامية وتحريض موظفين عموميين على استغلال نفوذهم الفعلي والمفترض بهدف الحصول على مزية غير مستحقة وكذا الاستفادة من سلطة وتأثير أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية المخاضعة للقانون العام والمؤسسات العمومية والاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أثناء إبرام العقود والمصفقات من أجل الزيادة في الأسعار والتعديل لصلالحهم في نوعية المواد والخدمات والتموين.

كما تخص التهم الموجهة أيضا إلى المحقق معهم سالف الذكر إثر التحقيق الابتدائي المفتوح من لدن فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بالجزائر وبتعليمات من وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي أمحمد تبديد أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة عمدا

بغرض منح منافع غير مستحقة للغير على نحو يخرق القوانين والتنظيمات وتعارض المصالح بمخالفة الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية المبنية على قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة والموضوعية بالإضافة إلى إبرام عقود وصفقات وملاحق خلافا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري العمل بها بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير.

وكان وكيل الجمهورية لدى هذه المحكمة قد استمع منذ الأحد الماضي إلى 56 شخصا في هذه القضية.

ومثل كل من الوزير الأول السابق أحمد أويحيى والي العاصمة السابق عبد القادر زوخ الأحد أمام المحكمة.

وقد شرعت العدالة منذ أكثر من شهرين في استدعاء العديد من المسؤولين للاستماع إلى أقوالهم في إطار التحقيق معهم في قضايا فساد.